الأنباء
الجمعة 25 مايو 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

خالد العتيبي مع الشيخ فهد جابر المبارك

خالد العتيبي مع نايف المرداس (احمد علي)

خلال غبقته الرمضانية عقب عودته من رحلة العلاج

العتيبي: لن تثنينا الضغوط الحكومية عن تأدية عملنا والبر بقسمنا الدستوري

خالد العتيبي

عبّر عضو مجلس الأمة النائب خالد العتيبي عن فخره بكلمة صاحب السمو التي ألقاها في مؤتمر القمة الإسلامية في اسطنبول، مؤكدا على ثبات الموقف الكويتي المشهود من القضية الفلسطينية، قائلا هذه هي الكويت وكفى بقائدها قائد العمل الانساني والسباق بمواقفه المشرفة وصورة الكويت التي تعكس الانسانية قيادة وشعبا للعالم اجمع وبأن الكويت فعلا بلد الانسانية بلد الحكمة والاستقرار.

وقال العتيبي، على هامش حفل الاستقبال والغبقة الرمضانية المقامة على شرف ابناء الدائرة اول من امس: اتقدم بالشكر الجزيل لكل من سأل عنا في رحلة العلاج سواء بالاتصال او بالرسائل وكل من دعا لنا بظهر الغيب، واتمنى من الله العلي القدير أن يعيد مثل هذه المناسبة علينا وعلى الامة العربية والاسلامية ازمنة عديدة واعواما مديدة، وان يتمتع الكل بموفور الصحة والعافية وبالأمن والامان وان يعيد الله علينا هذه المناسبات الكريمة بالخير واليمن والبركات.

وردا على سؤال وجه اليه عن تقييمه لأداء المجلس، أكد العتيبي ان الاداء لم يرق للمستوى الذي نتمناه وينتظره الشارع الكويتي، مؤكدا ان المواطن الكويتي محق في كل مطالبه المشروعة من السلطتين، متمنيا ان تأتي المرحلة القادمة ومعها المزيد من التشريعات القادرة على التغيير ونقل المواطن الى حياة افضل، مشيرا الى انه سيسعى بالتنسيق مع زملائه النواب لإقرار التشريعات التي يتنظرها الشارع في الفترات الاخيرة من عمر دور الانعقاد الحالي، معتبرا ان هناك العديد من التقارير في انتظار موافقة المجلس عليها واغلبها تقارير تمس حياة المواطن بشكل مباشر.

وعن الاستجوابات، أضاف العتيبي: مواقفي واضحة من الاستجوابات التي ناقشها المجلس، فمضابط جلسات المجلس تؤكد انني ايدت كل الاستجوابات ووقعت على كتب طرح الثقة وعارضت مناقشة الاستجوابات في جلسات سرية ورفضت التحويل الى الدستورية بل وتقدمت باستجواب بعد تدرجي في المساءلة السياسية، وكل استجواب قدم ونوقش كان موقفي معلنا وصريحا عدا الاستجوابات الاخيرة لعدم تمكني من حضور الجلسة لظروف علاجي واجراء الجراحة بالخارج.

وجدد العتيبي موقفه من الاستجوابات قائلا: اي استجواب قدم بالمرحلة السابقة كان لدي موقف منه، وأؤكد ان هناك ضغوطا مارستها الحكومة على النواب المؤيدين للاستجوابات والمعارضين لسياستها وقد لمست هذه الضغوط بنفسي عندما أيدت الاستجوابات وتقدمت باستجواب ولكن لن تثنينا هذه الضغوط والضغوط الاخرى المنتظرة عن تأدية عملنا والبر بقسمنا الذي اقسمناه في قاعة عبدالله السالم.

وقال: انا مع كل ما يهم الوطن والمواطن ولذلك سنركز الفترة القادمة على ما يطلبه الشارع وسنسعى لتعاون حكومي في هذه المرحلة ان شاء الله وهذا ما نطمح اليه.

وحول تلوث منطقة الفحيحيل بيئيا وتوجه البعض لإقامة مصانع جديدة فيها، قال: ان المنطقة ملوثة فعلا وزيادة المصانع ستضرنا وتضر المناطق السكنية القريبة منها وهناك وعود بعدم إنشاء أي مصانع جديدة بل ان العمل هو ازالة الملوثات منها الآن.

واضاف: قدمت اسئلة برلمانية بهذا الموضوع ووعدت الهيئة العامة للبيئة بالعمل على تنقية الاجواء في منطقتنا وستكون لنا وقفة صارمة لهذا الامر وسنمنع وجود أي مصنع جديد ونحن الآن نطالب بإزالة هذه المصانع فكيف بزيادتها؟!

أما عن مشروع التقاعد المبكر فقال العتيبي: انا مؤيد له واذا ردته الحكومة فسنصوت عليه مرة اخرى وفقا للائحة والدستور وسنحرص على تمريره لأن هذا القانون يقف في صالح ينفع المواطن وايضا في صالح الحكومة كونه سيعالج مشكلة البطالة والرسوب الوظيفي الذي نعاني منه منذ سنوات.

جانب من الحضور في ديوان خالد العتيبي

خالد العتيبي خلال استقباله المهنئين

العتيبي مع بعض الحضور

جانب من الحاضرين خلال غبقة العتيبي

خالد العتيبي مستقبلا الحضور

«الميزانيات»: الانتهاء من التصويت على 32 ميزانية.. وميزانية «البترول» لم تصل حتى الآن

عدنان عبدالصمد

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أعلن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد عن انتهاء اللجنة من التصويت على 32 ميزانية و32 حسابا ختاميا، معتبرا أن هذا الأمر تحقق بفضل من الله تعالى وجهود كبيرة من أعضاء اللجنة والجنود المجهولين في المكتب الفني.

وقال عبدالصمد في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تبقى فقط حساب ختامي يتعلق بصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم يتم التصويت عليه بانتظار نتائج لجنة تقصي الحقائق التي أعلن مجلس إدارة الصندوق عن تشكيلها، وعلى ضوئها سيتم التصويت.

وبين أنه تبقى أمام اللجنة، الميزانية العامة وميزانية هيئة الاستثمار وميزانية مؤسسة البترول التي يجب التوقف عندها، مشيرا الى أن الأخيرة سبب تأخرنا حتى اللحظة ورغم تعهد وزير النفط بأن تحال يوم الاثنين الماضي للمجلس، إلا أنها لم تصلنا الى الآن وهذه مع الأسف أصبحت عادة لمؤسسة البترول أو المسؤولين عنها بألا تصلنا الميزانية إلا متأخرة.

وحذر من أن تأخير وصول ميزانية مؤسسة البترول قد يؤدي إلى تأخير فض دور الانعقاد الحالي، لأنه لا يمكن فض دور الانعقاد إلا بإقرار الميزانيات.

وقال: «أخشى ما أخشاه من أن تكون العملية مقصودة ويحاولوا تأخير الميزانية حتى لا ندرسها بشكل جيد نتيجة لضيق الوقت، وأنا أضع هذا الأمر لدى الأخ رئيس مجلس الأمة والإخوة أعضاء المجلس».

وبين أنه حتى عندما نقرر عقد اجتماع مستقبلي لمناقشة الميزانية نجد أن هناك من يعتذر بحجة الالتزام بمؤتمر «أوبيك» أو غيره، مضيفا: «ليس هم من يحددون برنامج اللجنة أو المجلس، علما بأن هناك برنامجا معدا بين اللجنة ومكتب المجلس وتم الاتفاق عليه فيما يتعلق بإقرار الميزانيات تمهيدا لفض دور الانعقاد الحالي».

وأوضح أن الموعد الدستوري هو 31 يناير المفترض إن تصل فيه ميزانية مؤسسة البترول، مشددا على أنه إذا كان كما يقال إن سبب التأخير خلاف بين وزارة المالية والمسؤولين بمؤسسة البترول وأيضا خلاف داخل مجلس الوزراء، فعليهم حسم الخلاف لكي تصل الميزانية في موعدها.

وأكد أنه رغم موافقتنا على الميزانيات لبعض الجهات إلا أن هناك ملاحظات وتوصيات يجب أن تأخذ الحكومة بها بجدية، مبينا أن الأعضاء من باب التعاون قرروا الموافقة على الميزانيات حتى لا ترفض وتعطل نتيجة وجود بعض الملاحظات، وفي المقابل على الحكومة إظهار جديتها في هذا الجانب.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

اللجنة البرلمانية ناقشت تعديلات الوكالة العالمية على قانون المنشطات

الفضل: طلبنا إيضاحات حكومية حول دمج هيئة الشباب بالوزارة

أحمد الفضل

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

ناقشت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية خلال اجتماعها امس موضوع إعادة دمج هيئة الشباب مع وزارة الشباب، وذلك بحضور وزير الإعلام ووزير الرياضة مجمد الجبري، ووكيلة وزارة الرياضة الشيخة الزين الصباح.

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان المسؤولين قدموا للجنة عرضا كاملا عن أسباب هذا التوجه، وبرروا ذلك بتداخل الاختصاصات والترشيد وأن مكتب وزير الشباب يكفي لأداء الغرض. وذكر أنه في المقابل كانت لدى عدد من اعضاء اللجنة وجهات نظر حول الموضوع، وطلبنا إيضاحات اكثر حول هذا التوجه والأهم لدينا هو الخطة والمهام التي سيقوم بها مكتب وزير الشباب في حال الدمج والبرامج التي سيعمل عل تحقيقها مثل حماية الشباب من التطرف الديني والمخدرات والفئات والأعمار المستهدفة بالأرقام والتفاصيل.

وبين أن على هيئة الشباب او مكتب وزير الشباب ان تكون لهم أدوار مهمة جدا في التواصل مع صندوق دعم المشاريع الصغيرة ووزارة التربية والعمل على تطوير المناهج لاسيما في مادتي التربية البدنية والموسيقى.

وقال: نحن من جيل السبعينيات وكان لدينا أفضل المعلمين ولكن بسبب تمكن التيار الديني همشت الموسيقى بحيث كان يقتصر الأمر على بعض الآلات الموسيقية البسيطة ولم نكن ندرس الموسيقى وتاريخها وأثرها الجسدي والذهني والعلاجي ولا أشهر الموسيقيين وتاريخهم، مشددا على ان الموسيقى ثقافة عظيمة يجب تعظيمها لدى الطلبة.

وأكد أهمية الموسيقى في محاربة فكر الإرهاب، فضلا عن تعزيز الرياضة بمعناها الصحيح والرسائل التي تحتويها.

وقال إن ما سرنا هو ان كل من حضروا الاجتماع كانوا كويتيين وحتى المستشارين وهذا شيء يثلج الصدر ويدل على ان العنصر الكويتي موجود. وبين أن اللجنة طلبت من وزارة الشباب ان تعود اليها برؤية كاملة وصحيحة عن دور مكتب وزير الشباب بعد عملية الدمج وهل سيكون هو القائم بالأعمال ام المراقب الذي يضع الخطط ويراقب تنفيذها.

وأضاف: انا والزميل خليل أبل نبهنا إلى خطورة أن يكون من يضع الخطة هو من ينفذها.

وأوضح أنه تم فتح باب ما يستجد من اعمال والنظر في التعديلات البسيطة جدا التي وردت من الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات على قانون مكافحة المنشطات الذي أقره المجلس في دور الانعقاد الماضي.

وبين ان الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات وافقت على القانون وقد رأينا اثر هذه الموافقة برفع الحظر عن الوكالة الكويتية لمكافحة المنشطات الأسبوع الماضي. وقال: ألف مبروك لهم كما نبارك للشارع الرياضي والأسرة الكروية في الكويت انتخاب الاتحاد الكويتي لكرة القدم والدور على الأندية التي ستبدأ انتخاباتها بعد مدة، ومبروك للشيخ احمد اليوسف ونائبه الأخ أحمد عقلة ولبقية اعضاء مجلس إدارة الاتحاد.

وزاد: الآن انتهت كل مشاكل الرياضة وأثبتنا بأن ما كنا نقوله في لجنة الشباب والرياضة كلام صحيح وما تبنوه اغلب أعضاء اللجنة كان هو السليم والذي تحقق، وكما قلنا لا توجد اي مشكلة على الاتحادات السابقة وعودتها بل ظهر ان كلامنا هو الصحيح وانتهت مشكلة كرة القدم الى غير رجعة خصوصا مع مباركات الفيفا والاتحاد الآسيوي لكرة القدم وبهذا نطوي الصفحة الحزينة من تاريخ الرياضة الكويتية وسامح الله من تسبب بها وأبقاها وأطال مدتها. وأعرب عن أمله في أن يرفع الإيقاف عن باقي الاتحادات الرياضية، لينصب الحديث عن مستقبل الرياضة الكويتية وتطويرها.

يتم تقسيط المتبقي لبنك الائتمان

المطيري: سكن ملائم لمن باع بيته في حال لم يسدد كامل قيمة القرض

ماجد المطيري

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا بقانون باضافة مادة جديدة برقم «29 مكررا ب» الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية واعطاءه صفة الاستعجال، وجاء في الاقتراح:

مادة أولى: تضاف الى القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه مادة جديدة برقم «29 مكررا ب» نصها الآتي: ويرخص للمؤسسة العامة للرعاية السكنية توفير السكن الملائم لمن قام ببيع بيته، وفي حال اذا لم يسدد كامل قيمة القرض الممنوح له من بنك الائتمان الكويتي ولمرة واحدة يتم تقسيطه.

مادة ثانية: تطبيق احكام المادة الاولى على كل موان باع بيته وسدد للمؤسسة العامة للرعاية السكنية كامل القرض الاسكاني والذي لم يسدد يتم تقسيطه حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون بما يلي: لما كان قانون رقم 2 لسنة 2015 قد اجاز من باع بيته اعطى حق الرعاية الى صاحب الارض والقرض وحرم صاحب البيت الحكومي من الرعاية، فافتقد للعدالة والمساواة بين المواطنين وجاء مخالفا للدستور الكويتي الذي عمل على توفير السكن الملائم للاسرة الكويتية.

وعلى هدي من هذه الاحكام فقد صدرت القوانين المتعاقبة لتوفير الرعاية السكنية للاسرة الكويتية في مختلف الظروف.

وبالنظر الى القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه، فقد اقتصر على توفير هذه الرعاية لمستحقها ولمرة واحدة مبينا الفارق بين الملكية الخاصة والملكية التي توفرها الدولة، ومن ثم لم يعط القانون من يقوم بالتصرف في الوحدة السكنية الحق في البديل او القرض ولم يراع ما اذا كان تصرفه قد جاء تحت ضغط من التغيير الاجتماعي في وضع الاسرة وحاجتها الملحة الى مزيد من المساحة او التغيير في نمط البديل السكني الى ما يحقق احتياجاتها.

لذا، فقد جاء القانون لمعالجة اوضاع هذه الفئة دون غيرها، حيث تمت اضافة مادة جديدة برقم «29 مكررا ب» الى القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه، بما يرخص للمؤسسة العامة للرعاية السكنية توفير السكن الملائم لمن قام ببيع بيته، وفي حال اذا لم يسدد كامل قيمة القرض الممنوح له من بنك الائتمان الكويتي ولمرة واحدة يتم تقسيطه بتخصيص مسكن ملائم له ولاسرته وفق صحيح حاجته وذلك لو بصفه انتفاع او بصفة ايجار، مع اسناد وضع ضوابط وشروط ومواعيد الاستحقاق وترتيب اولوية المخاطبين بأحكام القانون وفق قرار يصدر من الوزير المختص، واكد النص على ان هذا التخصيص لا يؤثر بصورة او بأخرى على اولوية او استحقاقات المخاطبين بأحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه بأي صورة من الصور، وتسري احكام هذا القانون على المخاطبين بأحكامه لمن قام ببيع سكنه بعد تاريخ العمل بالمرسوم رقم 20 لسنة 1992 وحتى تاريخ نشر هذا القانون.

جانب من الحاضرين خلال غبقة العتيبي

خالد العتيبي مستقبلا الحضور